

Distr.: General
19 August 2019
Arabic
Original: English



التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠، وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريراً كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا - بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويعرض التقرير أيضاً معلومات محدّثة عن أهم المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية والمستجدات في مجال حقوق الإنسان في غينيا - بيساو منذ صدور تقريره المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ (S/2019/115).

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - على الرغم من صعوبة العملية التحضيرية، على النحو المبين في تقريره السابق، تم في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت قد أُجلت مرتين، واعتبرها ذات مصداقية مراقبو الانتخابات الدوليون الموفدون من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الفترة التي أعقبت الانتخابات التشريعية شهدت تجدد التوترات. وواصلت المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة) التحاور مع الجهات الفاعلة السياسية في البلد، وتشجيعها على البحث عن حلول في إطار دستور غينيا - بيساو وسيادة القانون.

٣ - وفي ٨ شباط/فبراير، أصدرت محكمة العدل العليا القائمة النهائية للمرشحين من الأحزاب السياسية المعتمدة لخوض الانتخابات البرلمانية، وعددها ٢١ حزبا. وفي ١٤ شباط/فبراير، وقّعت



الأحزاب ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية في حفل رسمي أقيم في مقر الجمعية الوطنية.

٤ - وبدأت الحملة الانتخابية للانتخابات البرلمانية في ١٦ شباط/فبراير وانتهت في ٨ آذار/مارس. وفي الحفل الرسمي الذي أقيم في مقر اللجنة الانتخابية الوطنية، حث رئيس اللجنة جميع الأحزاب السياسية على احترام مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية والكف عن "الأقوال أو الأعمال التي قد تحرض على العنف". وعلى الرغم من أن الحملة الانتخابية جرت في أجواء سلمية عموماً، فقد استمر مناخ مفعم بانعدام الثقة سائداً بين الأحزاب السياسية.

٥ - ويسر المكتب المتكامل زيارة قامت بها بعثة أوفدها مجلس الأمن إلى غينيا - بيساو في يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير لإجراء مشاورات مع الجهات المعنية الوطنية والشركاء بشأن التطورات السياسية في البلد وتقييم التقدم المحرز في عمليات الإصلاح التي دعا إليها اتفاق كوناكري، من بين أمور أخرى. ونظمت بعثة مجلس الأمن اجتماعات مع الجهات المعنية الرئيسية، بما شمل رئيس جمهورية غينيا - بيساو، جوزيه ماريو فاز، ورئيس الوزراء، أريستيدس غوميز، ووزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية، جواو ريبيريو بوتيام كو، والمجموعة الخماسية، والسلك الدبلوماسي عموماً. ونظمت اجتماعات أيضاً مع رئيسي الجمعية الوطنية واللجنة الانتخابية الوطنية، ونائب رئيس محكمة العدل العليا، والأحزاب السياسية، سواء الممثلة أو غير الممثلة في البرلمان، والزعماء الدينيين، ومنظمات المجتمع المدني، وشمل ذلك ممثلي النساء والشباب. واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة مقدمة من قيادة المكتب المتكامل، وفريق الأمم المتحدة القطري عن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية، وعن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب والتحديات ذات الصلة.

٦ - وفي ٢١ شباط/فبراير، سلم وزير إدارة الأقاليم السجل الانتخابي النهائي رسمياً إلى رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية، ليختتم بذلك عملية تسجيل الناخبين. وفي اليوم نفسه، التقى رئيس البلد بأعضاء الحكومة، واللجنة الانتخابية الوطنية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة نتائج مراجعة أجرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعملية تسجيل الناخبين بناء على طلب الحكومة. وأفاد المراجعون بأن عملية تسجيل الناخبين، رغم بعض المشاكل التقنية، قد تمخضت عن "مجموعة بيانات انتخابية موثوق بها لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها". وفي وقت لاحق، أعلن الحزبان الرئيسيان المنتقدان لعملية تسجيل الناخبين، وهما حزب حركة التناوب الديمقراطي (مجموعة الـ ١٥)، وحزب التجديد الاجتماعي قبولهما لنتائج المراجعة.

٧ - وفي يومي ٣ و ٤ آذار/مارس، قامت بعثة رفيعة المستوى تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة وزير خارجية نيجيريا، بزيارة إلى بيساو. وأشار الوفد، في أعقاب زيارته، إلى أن السجل الانتخابي المراجع، الذي يضم ٦٧٦ ٧٦١ ناخبا مسجلا، أي ما نسبته ٨٦ في المائة من الناخبين المؤهلين، يشكل أساساً كافياً لانتخابات عادلة وشاملة.

٨ - وفي ١٠ آذار/مارس، شارك ١٣٩ ٦٤٥ من المواطنين في الانتخابات التشريعية لاختيار ١٠٢ عضو في البرلمان لفترة أربع سنوات. وكانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم عالية، إذ بلغت ٨٤,٧ في المائة. وكانت مشاركة النساء في الانتخابات نشطة بشكل خاص، حيث شكلت نسبتهن ٥١ في المائة (١٩٠. ٣٣٠ امرأة) ممن أدلوا بأصواتهم.

٩ - وفي ١٣ آذار/مارس، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية النتائج المؤقتة للانتخابات البرلمانية. وسيتشكل البرلمان المقبل من ستة أحزاب سياسية، هي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، وحزب حركة التناوب الديمقراطي، وحزب التجديد الاجتماعي، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، والاتحاد من أجل التغيير، وحزب الديمقراطية الجديدة. وفاز الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى بما عدده ٤٧ مقعدا. وحل في المرتبة الثانية حزب حركة التناوب الديمقراطي، وهو الحزب المنشق عن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، إذ فاز بما عدده ٢٧ مقعدا. وفاز حزب التجديد الاجتماعي والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو بما عدده ٢١ مقعدا و ٥ مقاعد على التوالي، في حين فاز كل من حزب الديمقراطية الجديدة والاتحاد من أجل التغيير بمقعد واحد.

١٠ - وعلى الرغم من تطبيق قانون التكافؤ بشأن مشاركة المرأة في العمل السياسي ودوائر اتخاذ القرارات في أثناء الانتخابات، لم تفز النساء إلا بثلاثة عشر مقعدا في البرلمان، وهو نفس العدد المسجل في الدورة التشريعية السابقة. وانتُخبت ١٠ من هؤلاء النساء من قائمة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى واثنان من قائمة حزب حركة التناوب الديمقراطي، وواحدة من قائمة حزب التجديد الاجتماعي. وفي ١٥ آذار/مارس، صدّقت اللجنة الانتخابية الوطنية على النتائج المؤقتة باعتبارها نتائج نهائية، ولم يطعن فيها أي حزب.

١١ - وفي ١٥ آذار/مارس، وجه الرئيس فاز رسالة إلى رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، يهنئ فيها الحزب على فوزه بالانتخابات. وأعرب أيضا عن رغبته في العمل بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة في غينيا - بيساو، مع إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية. وفي اليوم نفسه، أصدر حزب التجديد الاجتماعي بيانا صحفيا يهنئ فيه الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، مشددا على أن حزبه سيعتبع نهجا تشاركيا من أجل توطيد الديمقراطية وتعزيز التنمية في البلد. وفي ١٦ آذار/مارس، أعلن حزب حركة التناوب الديمقراطي أيضا قبوله للنتائج.

١٢ - وفي ١٨ آذار/مارس، وقعت أربعة من الأحزاب الستة الممثلة في البرلمان الجديد، وهي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو والاتحاد من أجل التغيير وحزب الديمقراطية الجديدة، اتفاقا رسميا لتشكيل ائتلاف برلماني، وبالتالي تحقيق أغلبية عامة في البرلمان قوامها ٥٤ مقعدا (من أصل ١٠٢). وفي ١٢ آذار/مارس، وقع حزب حركة التناوب الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي أيضا على اتفاق لتشكيل ائتلاف في البرلمان، مما جعل منهما التكتل الرئيسي للمعارضة في الجمعية الوطنية، حيث بلغ مجموع مقاعدهما ٤٨ مقعدا.

١٣ - وجرى في ١٨ نيسان/أبريل تنصيب أعضاء البرلمان المنتخبين حديثا. وفي أعقاب حفل الافتتاح، دعا رئيس المجلس المخصص للانتقال البرلماني أعضاء البرلمان إلى انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية، الذي يقوم بدور أمانة البرلمان. وقدم كل من الأحزاب الستة الممثلة في البرلمان مرشحا لمناصب الرئيس والنائب الأول والنائب الثاني للرئيس، والأمين الأول والأمين الثاني للمكتب التنفيذي. وجرى انتخاب رئيس الجمعية الوطنية، سيريانو كاساما من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، والنائب الأول للرئيس، نونو نابيام، زعيم الجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، دون وقوع حوادث. لكن التوترات اندلعت لاحقا بشأن الانتخابات المتعلقة بمنصب النائب الثاني للرئيس والأمين الأول. فقد باءت بالفشل محاولة براهيمبا كامارا، المنسحق الوطني لحزب حركة التناوب

الديمقراطي، لتولي منصب النائب الثاني للرئيس. وبعد فشل التحكيم، أوصى رئيس اللجنة الانتخابية التابعة للجمعية الوطنية بأن يقدم الحزب مرشحا مناوبا للمنصب، وهو ما رفضه الحزب. وفي الوقت نفسه، اختلف الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي بشأن ما إذا كان يحق لهذا الأخير أن يتنافس على منصب الأمين الأول.

١٤ - وأدت التوترات بشأن تشكيل المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية إلى تفاقم التنافس القائم بين ائتلاف الأغلبية والمعارضة. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، عقد رئيس الجمعية الوطنية اجتماعا مع قادة الأحزاب السياسية الستة الممتلئة في البرلمان لمناقشة المآزق ولكنه لم يتوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، ونتيجة للخلاف بشأن التصويت، انسحب أعضاء البرلمان التابعون لحزب التجديد الاجتماعي وحزب حركة التناوب الديمقراطي. ومضت الأغلبية البرلمانية قدما في انتخاب مرشحين اثنين من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي لمنصب الأمين الأول والثاني للمكتب التنفيذي، في غياب المعارضة. أما منصب النائب الثاني للرئيس، المخصص لمرشح من حزب حركة التناوب الديمقراطي، باعتباره ثاني أكبر حزب في البرلمان، فظل شاغرا. وبعد ذلك، تبادل الائتلافان البرلمانيان اتهامات علنية بانتهاك القواعد واللوائح التي تنظم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي.

١٥ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، وجه رئيس الجمعية الوطنية رسالة إلى الرئيس فاز يبلغه فيها بأن الجمعية قد شكلت مكتبها رسميا وطبق القانون (مع شغور منصب النائب الثاني للرئيس)، مشيرا إلى أن البرلمان الجديد جاهز للعمل. وأكد كذلك أن الظروف مهيأة لكي يعلن الرئيس تعيين رئيس جديد للوزراء، ليمهد الطريق بذلك أمام تشكيل حكومة جديدة. وكان تنصيب البرلمان الجديد في ١٨ نيسان/أبريل يستلزم بعد ذلك تعيين رئيس وزراء جديد. ولكن، بالنظر إلى تأخر الرئيس في تعيين رئيس للوزراء، ظل السيد غوميس يعمل بحكم الواقع رئيسا لحكومة تصريف الأعمال إلى أن يعين رئيس وزراء جديد ويقوم بأداء اليمين.

١٦ - واستجابة للمآزق السياسي المتعلق بالبرلمان وتعيين رئيس جديد للوزراء، أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفدا وزاريا رفيع المستوى بقيادة وزير خارجية نيجيريا إلى بيساو في ٣٠ نيسان/أبريل. وفي البيان الختامي دعا الوفد إلى تعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة جديدة دون تأخير؛ وحث الجهات السياسية الفاعلة إلى التخلي عن مواقفها المتعنتة وإيلاء الأولوية للمصالح الوطنية؛ كما حث المجموعات البرلمانية إلى إتمام تشكيل المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية وفقا لنتائج الانتخابات التشريعية.

١٧ - وفي ١٤ أيار/مايو، تظاهر في بيساو آلاف من المؤيدين من أجنحة شباب الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، والاتحاد من أجل التغيير وحزب الديمقراطية الجديدة، مطالبين الرئيس فاز بتعيين رئيس جديد للوزراء. وفي ١٥ أيار/مايو، رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمه حزب حركة التناوب الديمقراطي لإصدار أمر مؤقت بإلغاء الإجراءات التي أنشئ بموجبها المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية. وأبرزت المحكمة العليا الأخطاء الإجرائية في الالتماس، بما في ذلك عدم مقبوليته، وذهبت إلى أن المدعي اعتمد دون مبرر على تدبير وقائي لا ينطبق على الإجراءات العاجلة والرئيسية، مثل الاعتراض على القوانين الانتخابية. ورأت المحكمة أن اللجنة المختصة التابعة للجمعية الوطنية، التي أنشئت لانتخاب أعضاء مكتبها التنفيذي، تعبير شرعي صادر عن الأجهزة السيادية ومن ثم فهي مشكلة بصورة قانونية. وفي ١٦ أيار/مايو، عقد حزب حركة التناوب الديمقراطي مؤتمرا صحفيا في بيساو رفض فيه حكم المحكمة العليا باعتباره حكما لاغيا.

١٨ - وفي اجتماع عقد في ٣١ أيار/مايو، صوّت ٨ أعضاء من أصل ١٥ عضواً في اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية لصالح انعقاد الدورة العادية الأولى للهيئة التشريعية العاشرة في الفترة من ١١ حزيران/يونيه إلى ٢٢ تموز/يوليه. ونظمت الأغلبية البرلمانية هذا التصويت. وقاطع التصويت أعضاء البرلمان التابعون لحزب حركة التناوب الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي، مشيرين، تبريراً لذلك، إلى النزاع غير المحسوم بشأن انتخاب المكتب التنفيذي للجمعية.

١٩ - وفي ٦ حزيران/يونيه، نظم حزب حركة التناوب الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي ومجموعة حركة دعم الرئيس فاز مظاهرة سلمية في بيساو للمطالبة باحترام دستور غينيا - بيساو واللوائح الداخلية للجمعية الوطنية. وفي ٧ و ٨ حزيران/يونيه، قام أيضاً جناحاً شباباً ونساءً تكتل الأغلبية في البرلمان بتنظيم مظاهرات لطلب تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة.

٢٠ - وفي ١١ حزيران/يونيه، عقدت الهيئة التشريعية العاشرة دورتها العادية الأولى. ولكن نشأت توترات بين ائتلاف الأغلبية وتكتلات المعارضة بشأن جدول الأعمال المقترح. فقد أصرت المعارضة على أن تعطى الأولوية لانتخاب النائب الثاني للرئيس والأمين الأول للمكتب التنفيذي للجمعية الوطنية. ونتيجة لذلك، عُلمت الدورة لعدة ساعات، أقر بعدها ٥٤ من أعضاء البرلمان التابعين لتكتل الأغلبية جدول الأعمال الأولي.

٢١ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، وتمشيا مع أحكام دستور غينيا - بيساو المتعلقة بتعيين رئيس الوزراء، أجرى الرئيس فاز مشاورات مع الأحزاب السياسية الستة الممثلة في البرلمان.

٢٢ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، قام وفد من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة إلى بيساو، حيث عقد اجتماعات مع السلطات الوطنية والمجموعة الخماسية. وجاءت هذه الزيارة متابعاً لاجتماع مجلس السلم والأمن، المعقود في ١١ حزيران/يونيه، الذي طلب فيه المجلس إيفاد بعثة إلى بيساو لتقييم الحالة واقتراح سبيل للمضي قدماً في دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي نهاية الزيارة، أكد وفد مجلس السلم والأمن أنه يجري استكشاف الاستجابات الممكنة، بما في ذلك اتخاذ تدابير عقابية، إذا ظل المأزق السياسي دون حل.

٢٣ - وفي ١٧ حزيران/يونيه أيضاً، وجه الرئيس فاز رسالة إلى الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي يطلب إليه أن يقترح مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء. وفي اليوم نفسه، رد الحزب على الرسالة واقترح ترشيح زعيمه، دومينغوس سيمويس بيريرا. وفي ١٩ حزيران/يونيه، رفض الرئيس فاز المرشح المقترح وطلب تقديم اسم بديل. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، استفسر الحزب عن أسباب رفض مرشحه. وفي ٢١ حزيران/يونيه، رد الرئيس فاز، مشيراً إلى صلاحياته كضامن لسير عمل مؤسسات الدولة وإلى أن المرشح، في تقديره، غير مناسب لمنصب رئيس الوزراء.

٢٤ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، وعقب مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية المسجلة قانونياً في البلد والبالغ عددها ٤٩ حزباً، ومع اللجنة الانتخابية الوطنية، أصدر الرئيس فاز مرسوماً يحدد تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موعداً للانتخابات الرئاسية.

٢٥ - ووسط تصاعد حدة التوتر، أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفداً وزارياً رفيع المستوى إلى بيساو يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه برئاسة وزير الدولة والأمين العام لديوان الرئاسة في غينيا. وعقب مشاورات مع أصحاب المصلحة السياسيين، أصدر الوفد بياناً أعرب فيه عن الترحيب

بالمرسوم الرئاسي الذي يحدد تاريخ الانتخابات الرئاسية؛ وعن أسفه لعدم وجود رئيس وزراء جديد وحكومة جديدة بعد مرور ثلاثة أشهر على الانتخابات التشريعية؛ وطالب بتعيين رئيس وزراء جديد يقترحه حزب الأغلبية في البرلمان وتشكيل حكومة جديدة في موعد أقصاه ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ وشجع الأطراف على وضع الصيغة النهائية لتشكيل المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية. وهدد البيان بفرض مزيد من الجزاءات على من يُرى أنه يعرقل العملية السياسية من أفراد وجماعات.

٢٦ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، عقد المنسق الوطني لحزب حركة التناوب الديمقراطي مؤتمرا صحفيا أعلن فيه قراره سحب ترشحه لمنصب النائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، رشّح الحزب عضوة البرلمان أدجا ساتو كامارا بيتنو، التي انتخبت لاحقا في ٢٥ حزيران/يونيه نائبة ثانية لرئيس الجمعية. وقاطع ائتلاف حزب حركة التناوب الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي الجلسة بحجة أنه ينبغي أولا حل المسألة المتعلقة بمنصب الأمين الأول للمكتب التنفيذي للجمعية، الذي يطالب به حزب التجديد الاجتماعي ولكن يشغله مرشح للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي.

٢٧ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، اختار الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي رئيس الوزراء المنتهية ولايته، أريستيدس غوميز، ليكون المرشح البديل للحزب لمنصب رئيس الوزراء. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أدى السيد غوميز اليمين القانونية أمام الرئيس فاز بوصفه رئيس الوزراء الجديد.

٢٨ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، في اقتراح تقدمت به كتلة الأغلبية في البرلمان، اتخذت الجمعية الوطنية قرارا بسحب الصلاحيات الدستورية من الرئيس وكلفت رئيس الجمعية، سيريانو كاساما، بتولي مهام الرئيس المؤقت بحجة أن انتهاء فترة الرئاسة الحالية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ يعني ضمنا الوقف الكامل للولاية الدستورية للرئيس فاز. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أصدر حزب حركة التناوب الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي بيانين يدينان فيهما القرار بوصفه قرارا غير دستوري. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أصدر النائب العام أمرا بإقامة دعوى جنائية ضد رئيس الجمعية الوطنية وزعيم الكتلة البرلمانية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، كاليب سيدي، بسبب انتهاكهما سيادة القانون من خلال تقديم ذلك القرار.

٢٩ - وعُقدت الدورة العادية الخامسة والخمسون لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في ٢٩ حزيران/يونيه، في ظل الخلاف القائم بشأن شرعية الرئيس وغياب الحكومة. وقررت الهيئة ما يلي: (أ) أن يقوم الرئيس فاز بتعيين حكومة جديدة بحلول ٣ تموز/يوليه، على أساس الاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء؛ (ب) أن تشارك الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩؛ (ج) أن يعين الرئيس نائبا عاما جديدا على أساس توافق الآراء قبل ٣ تموز/يوليه؛ (د) أن يظل الرئيس في منصبه حتى إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، وأن يترك الحكومة الجديدة تتولى مسؤولية معالجة الشؤون الحكومية بالكامل تماشيا مع الدستور. ومددت الهيئة أيضا ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو لفترة ستة أشهر اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٣٠ - وفي ٢ تموز/يوليه، قدم النائب العام، باكار يباي، استقالته إلى الرئيس فاز. وفي ٣ تموز/يوليه، عين الرئيس فاز لاديسلاو إيمباسا، العضو في المحكمة العليا ورئيس المجلس الوطني للتواصل الاجتماعي، نائبا عاما جديدا. وأصدر الرئيس فاز في اليوم نفسه، بعد مشاورات مكثفة مع رئيس الوزراء، مرسوما

رئاسيا لتعيين الحكومة الجديدة التي تضم ١٦ وزيرا (من بينهم ٨ نساء) و ١٥ وزير دولة (من بينهم ٣ نساء). وجميع أعضاء الحكومة الجديدة هم من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحلفائه. وفي حفل أداء الحكومة الجديدة اليمين القانونية، ذكر رئيس الوزراء أن الحكومة ستتركز على الحالة الاجتماعية الاقتصادية الحرجة، وخطة البلد الاستراتيجية والتنفيذية "نيرا رانكا"، وتنظيم الانتخابات الرئاسية. ولكنه أعرب عن أسفه لأن تعيين النائب العام لم يتم بتوافق الآراء، وفقا لما دعت إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣١ - وفي ٤ تموز/يوليه، وردا على تشكيل الحكومة الجديدة، احتج حزب حركة التناوب الديمقراطي على إنشاء منصب وزير دولة لإدارة الانتخابات، مدعيا أن ذلك سيثير أزمة جديدة ويهدد شفافية الانتخابات الرئاسية. وطلب أيضا إنشاء كيان مستقل شامل للإشراف على إعداد قوائم الناخبين.

باء - الحالة الأمنية

٣٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة نسبيا خلال الفترة قيد الاستعراض. وحافظت القوات المسلحة على حيادها ولم تتدخل في النظام الدستوري أو في النقاشات السياسية الجارية. ولكن قد تتدهور الحالة الأمنية إذا استمرت التوترات السياسية وسط تفاقم البيئة الاجتماعية الاقتصادية التي شهدت إضرابات ومطالبات طويلة الأمد من جانب الموظفين العموميين.

٣٣ - وفي ٣٠ أيار/مايو، وفي ذروة النزاع الذي اندلع بعد الانتخابات وأفضى إلى مظاهرات نظمها أنصار الائتلافين، طمأن رئيس أركان القوات المسلحة، الجنرال بياغي ناتام، الجمهور، إلى عدم تدخل الجيش في الأزمة السياسية. ووجه أيضا تعليمات إلى قادة المجموعات وأفراد القوات المسلحة لتبنيهم إلى ضرورة البقاء خارج المعركة السياسية. وأفادت تقارير أيضا بأن القادة العسكريين اتخذوا تدابير لضبط الأفراد العسكريين والحفاظ على انضباطهم، مثل عقد اجتماعات متكررة على مستوى التسلسل القيادي، وتوجيه رسائل إلى القوات المنتشرة في البلد، وتدريب القوات، وتسيير الوحدات لدوريات مكثفة، وتقييد الحصول على الأسلحة والذخائر، فضلا عن تنظيم برامج متواترة للتدريب المهني والتدريب لأغراض التوعية. وحافظت البعثة الأمنية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو) على وجودها في البلد ويقظتها طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - حالة حقوق الإنسان

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم في المحاكمة على أعمال العنف الجنساني، وفي التصدي للعنف القبلي المتصل بالمنازعات على الأراضي. ولكن لم تبدل أي جهود للتحقيق في الجرائم الماضية، وأعمال الإفلات من العقاب، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما ما يرتبط منها بانقلابات عسكرية سابقة. ولم تتخذ السلطات بعد أي خطوات لإنشاء المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان الموصى بها، امتثالا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

٣٥ - ومارس شعب غينيا - بيساو بحرية حقه في التصويت في الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٠ آذار/مارس. غير أن ٢ في المائة تقريبا من الناخبين المسجلين الذين لم ترد أسماءهم في القوائم

الانتخابية النهائية، لم يتمكنوا من التصويت في أعقاب قرار اللجنة الانتخابية الوطنية بعدم وضع قوائم تكميلية والاتفاق مع الأحزاب السياسية على ذلك.

٣٦ - وأدت المزاعم المتعلقة بفرض رقابة على محطة التلفزيون العامة إلى إضراب جزئي نظمه اتحاد الموظفين في المحطة. وفي ٢ نيسان/أبريل، علّق حاكم منطقة بافاتا، دومو سامبو، رخصة محطة إذاعية خاصة تعمل في بافاتا، بسبب مزاعم بعدم امتثالها للأنظمة المعمول بها وتوجيهها انتقادات له من دون مبرر. وسمح للمحطة الإذاعية باستئناف بثها في ١٣ نيسان/أبريل.

٣٧ - وسجلت حالات فرض قيود على الحق في التجمع السلمي. ففي الفترة بين ٨ شباط/فبراير و ١٩ حزيران/يونيه، فرقت الشرطة ثماني مظاهرات، زاعمة أنها لم تمتثل للإجراءات التي يقتضيها القانون. وانتهت مظاهرات على نحو عنيف، وألغيت مظاهرة أخرى كان من المقرر إقامتها في ٢٧ شباط/فبراير، في أعقاب اعتقالات تعسفية استباقية لما عدده ١٢ فردا أطلق سراحهم بعد تدخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأبلغ عن استخدام بعض موظفي إنفاذ القانون للقوة المفرطة في ٨ شباط/فبراير في بيساو خلال مظاهرة طلابية عندما أطلق أحد أفراد شرطة مكافحة الشغب النار على متظاهر فأصابه في ذراعه. واحتجز أربعة متظاهرين خلال مظاهرتين نظمتها في ٧ و ١٣ حزيران/يونيه أجنحة الشباب في الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو والاتحاد من أجل التغيير وحزب الديمقراطية الجديدة وأحد الاتحادات الطلابية، على التوالي. وأطلق سراح المتظاهرين لاحقا بعد تدخل المكتب المتكامل.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٣٨ - ظلت الحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلد هشة، بسبب حملة تسويق الكاجو غير الواعدة في عام ٢٠١٨، وعدم الاستقرار المؤسسي، والتدهور الطفيف في المالية العامة، وتحديدًا ضعف الإيرادات العامة. وقد أثار ذلك شواغل بشأن السيولة العامة للدولة واستدامتها المالية وقدرتها على دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والعامة بانتظام.

٣٩ - وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، بدأت حملة بيع جوز الكاجو في غينيا - بيساو بسعر حددته الحكومة بمبلغ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام الواحد، وهو سعر أعلى من السعر الأساسي الذي حدده سائر منتجي جوز الكاجو في المنطقة، مثل بنن (٤٠٠ فرنك للكيلوغرام) أو كوت ديفوار (٣٧٥ فرنك للكيلوغرام). وأدى ارتفاع السعر المرجعي وانكماش الطلب العالمي إلى انخفاض حجم صفقات بيع جوز الكاجو في غينيا - بيساو.

٤٠ - وأكدت بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي زارت البلد في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيار/مايو ضعف آفاق أدائه الاقتصادي، وخلصت إلى أن الوضع المالي الوطني لا يزال يتعرض لضغوط. وكان العجز الحكومي في مطلع عام ٢٠١٩ أكبر بكثير مما هو متوخى في مشروع الميزانية، الأمر الذي يرجع أساسا إلى أن النفقات الفعلية فاقت النفقات المقررة. وتجاوز العجز أيضا العجز المسجل في الفترة نفسها تقريبا من عام ٢٠١٨، ليصل إلى ما يقدر بنسبة ٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، ازدادت ضغوط المالية العامة، مما أدى إلى ارتفاع رصيد الفواتير غير المدفوعة. واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، تقدر الفجوة المالية لعام ٢٠١٩ بنسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤١ - ومن الناحية الإيجابية، يتوقع أن تؤدي الاستثمارات المقررة لعام ٢٠١٩ إلى تحسن فرص العمل والمناخ العام للاقتصاد الكلي. ومن أوجه التقدم الجديرة بالإشارة بدء الإنتاج في مصنع الإسمنت في بيساو، والانتهاج من تشييد طريق بوبا - كاتيو، وتطوير البنى التحتية الرئيسية، وإنشاء خط ترابطي لنقل الطاقة من المحطات دون الإقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية في كاليبي وسمبانغالو، في إطار مشروع ترابط الطاقة الذي تقوم به منظمة تنمية حوض نهر غامبيا. وبدعم من البنك الدولي وشركاء آخرين في التنمية، جرى تركيب مولد عائم بقدرة إنتاج ٣٥ ميغاواط في بيساو كتدبير انتقالي لتوفير الكهرباء.

٤٢ - وأدت الحالة الاقتصادية الهشة في البلد إلى تصاعد حدة التوترات الاجتماعية، مما أسفر عن موجة من الإضرابات في جميع قطاعات الإدارة العامة، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والمالية. وأثر ذلك سلباً في قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والقضائية وخدمات النقل. وقد طالب موظفو الخدمة المدنية والمعلمون والموظفون الطبيون مراراً بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، كان عدد من كبار مسؤولي الدولة متورطاً في فضائح تتعلق بالفساد وتحويل لمسار الأموال. ففي ٣ نيسان/أبريل، أبلغ المنسق الوطني للشرطة القضائية في غينيا - بيساو، فرناندو خورخي باريثو كوستا، وسائل الإعلام بأن كمية تفوق ١٠٠ طن من الأرز كانت حكومة الصين قد تبرعت بها للفقراء السكنية الضعيفة، قد صودرت من مخازن مغلقة في مدينة بافاتا. وزعم أن الأرز كانت تعاد تعبئته بصورة غير قانونية لبيعه في السوق المحلية. وفي اليوم نفسه، نفى وزير الزراعة والتنمية الريفية، نيكولاو دوس سانتوس، هذه المزاعم علناً وذكر أن كمية الأرز التي صادرتها الشرطة القضائية كانت تُخزّن في مستودع استأجرته الحكومة في بافاتا قبل توزيعها على المزارعين الفقراء.

٤٤ - وفي ١٦ أيار/مايو، وجه رئيس الوزراء المؤقت رسالة إلى الرئيس فاز طلب فيها إقالة وزير الزراعة والتنمية الريفية ووزير الداخلية بسبب ضلوعهما المزعوم في فضيحة الأرز. وأثم الوزيران أيضاً بمحاولة التدخل في التحقيق الذي تقوده الشرطة القضائية. وأنكر الوزيران المتهمان ادعاءات رئيس الوزراء علناً. وفي اليوم نفسه، أذن رئيس الوزراء بتوزيع ١٨٠ طناً من الأرز المصادر على أفراد القوات المسلحة والمحاربين القدماء. وفي ١٧ أيار/مايو، وردا على عملية التوزيع تلك، أتم مكتب النائب العام رئيس الوزراء بإخفاء "حقائق ووقائع مادية" متعلقة بهذه القضية عن طريق الإذن بتوزيع الأرز المسادر، دون نشر التقرير النهائي للتحقيق الذي أجرته الشرطة القضائية.

٤٥ - وبلغت الأزمة التي واجهتها الحكومة بسبب فضيحة الأرز ذروتها في ٢١ أيار/مايو عندما أصدر رئيس الوزراء المؤقت بياناً مفاده أنه بغية الحفاظ على سير العمل في الحكومة بشكل عادي وبسبب السلوك غير اللائق من جانب وزير الزراعة والتنمية الريفية ووزير الداخلية، سيتولى المفتشان العامان في الوزارتين المهام الإدارية في كل من وزارتيهما وسيكونان مسؤولين أمامه مباشرة.

ثالثاً - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٤٦ - واصل المكتب المتكامل تنفيذ ولايته وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، مع التركيز على إعادة تشكيل البعثة والخفض التدريجي لعدد أفرادها، بالإضافة إلى تنفيذ أولوياتها المقررة.

ألف - تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإجراء حوار سياسي وعملية للمصالحة وطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، بسبل تشمل إجراءات عاجلة

٤٧ - واصل المكتب المتكامل تقديم الدعم والسلطات والجهات السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو في تنفيذ أحكام اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، وفي تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. ومن خلال المجموعة الخماسية في بيساو، شجع المكتب المتكامل الجهات الفاعلة السياسية على الانخراط في حوار بناء من أجل معالجة الأزمة السياسية والمؤسسية السائدة. وقدمت اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، بمساعدة من المكتب المتكامل وبدعم من صندوق بناء السلام، تقريرها إلى زعماء المجتمعات المحلية في جميع المناطق في البلد، فضلا عن أبناء المهجر في داكار ولشبونة، وتشاورت معهم بشأن المضي قدما في عملية المصالحة الوطنية. وقدمت البعثة الدعم التقني والمالي إلى اللجنة البرلمانية المخصصة من أجل تنقيح دستور غينيا - بيساو، كجزء من الجهود المبذولة لإجراء الإصلاحات العاجلة المبينة في اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار.

٤٨ - وفي ٦ أيار/مايو، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بشأن الحالة في البلد. فاستعرض الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وحالة حقوق الإنسان. وتناول أيضا مسألة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والترتيبات الانتقالية المتعلقة بالخفض التدريجي للمكتب المتكامل وإغلاقه المرتقب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وأصدرت لجنة بناء السلام بيانا دعت فيه الأطراف السياسية المعنية في غينيا - بيساو إلى مواصلة التزامها بأحكام اتفاق كوناكري، وحثتها على تنظيم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. ودعت أيضا إلى تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة وفقا لدستور غينيا - بيساو.

٤٩ - وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٤ أيار/مايو، تعاون المكتب المتكامل مع فريق من المديرين من مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام من أجل تنظيم دورة ما قبل النشر الخاصة بالمراقبين العسكريين في القوات المسلحة لغينيا - بيساو لعام ٢٠١٩، التي حضرها ٣٠ ضابطاً عسكرياً (من بينهم ٢٠ ضابطة) بغية تعزيز معارفهم المتعلقة بالسلوك والانضباط، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، ودور العسكريين في الديمقراطية، ومهارات التفاوض والوساطة. وكان الهدف من الدورة الدراسية هو إكساب مستشاري البلد العسكريين المهارات اللازمة للمشاركة مستقبلا في عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وواصل صندوق بناء السلام القيام بدور حاسم في دعم عمليات تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا - بيساو. وفي إطار حافظة صندوق بناء السلام التي تتألف من ١٠ مشاريع تبلغ قيمتها ٣٢٧ ٩٩٨ ١٠ دولارا، قدم المكتب المتكامل الدعم لتنفيذ مشاريع متأزرة، تشمل مشاريع بشأن الحوار والمصالحة الوطنية، ولتعزيز قطاعي العدالة ووسائل الإعلام. وساهمت هذه المشاريع في جعل الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ أكثر شمولاً واتساماً بالطابع التشاركي، حيث إنفا وفرت التدريب على الانتخابات للمترشحين من النساء والشباب، ودعمت قيام المراقبين المحليين بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي برصد الانتخابات، ومكنت وسائل الإعلام من توفير تغطية إعلامية للانتخابات تتسم بمزيد من الموضوعية وخالية من التحيز، ومولت البث الإذاعي المباشر المتعدد للاجتماعات المعقودة بين عامة الجمهور والمرشحين السياسيين.

باء - الدعم المقدم للانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٩

٥١ - أسهم الدعم التقني والمالي والمادي المقدم من المجتمع الدولي إسهاما كبيرا في نجاح الانتخابات التشريعية. وعلى الرغم من أن مشروع دعم الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في غينيا - بيساو اقترح تخصيص ميزانية قدرها ٧,٧ ملايين دولار للصندوق المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عبأ المجتمع الدولي بسخاء لدعم الانتخابات مبلغا قدره ١٠,٩ ملايين دولار (منه مبلغ نقدي قدره ١٠,١ ملايين دولار، ومنحة عينية قدرها ٠,٨ مليون دولار).

٥٢ - وساعد المكتب المتكامل بعض منظمات المجتمع المدني التي نسقت صياغة مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية ورصدت تنفيذها. وقد أسهمت مدونة قواعد السلوك، التي وقعت عليها الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات التشريعية في ١٤ شباط/فبراير، في إجراء انتخابات ذات مصداقية في ظل مناخ سلمي.

٥٣ - وتولى المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهام المشورة التقنية وتوفير الخبرة فيما يتصل بالعمليات والتخطيط اللوجستي إلى اللجنة الانتخابية الوطنية عن طريق وحدة الدعم الانتخابي المتكامل التابعة للأمم المتحدة. ونظمت وحدة الدعم الانتخابي برنامجا لتدريب المدربين استفاد منه المستشارون الانتخابيون على مستوى الأقاليم الذين قاموا، بدورهم، بدعم اللجان الانتخابية القائمة على مستوى الأقاليم في تخطيط عمليات الاقتراع على ذلك المستوى وتنسيقها وتنفيذها. وكفلت هذه التدخلات شراء مواد انتخابية وتوزيعها في الوقت المناسب على جميع مراكز الاقتراع، مما مكن معظمها من فتح أبوابه في الوقت المحدد يوم الانتخابات. وقد أدى ذلك إلى زيادة ثقة الجمهور في اللجنة الانتخابية الوطنية كمؤسسة وطنية فعالة وذات مصداقية. وساعد المكتب المتكامل أيضاً اللجنة الانتخابية الوطنية على تصميم استراتيجيات التربية المدنية والإعلام وساند التوقيع على مدونة قواعد سلوك لوسائل الإعلام تتصل بالتغطية الإعلامية للانتخابات.

٥٤ - وفي الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس، رصد المكتب المتكامل عن كثب الحملات الانتخابية التي قامت بها الأحزاب السياسية في التجمعات التي عقدت في بيساو وعلى صعيد الأقاليم. وفي يوم الانتخابات، أنشأ المكتب المتكامل غرفة عمليات لرصد الإجراءات في بيساو وفي الأقاليم. وكانت غرفة العمليات بمثابة منبر متكامل لتبادل المعلومات الدقيقة والآنية المتعلقة بالأمن وإدارة الانتخابات والتطورات السياسية، التي تبيّغ بها مختلف عناصر المكتب المتكامل وغيرها من المصادر، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٥ - وواصل المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي التعاون مع الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات، عن طريق اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات، بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية. وعقد اجتماعان في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، تم خلالها الاتفاق على ضرورة وضع ميزانية موحدة تغطي الأنشطة الانتخابية التي تضطلع بها اللجنة الانتخابية الوطنية، والمكتب الفني لدعم العملية الانتخابية، والمحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، لكي يتسنى تنسيق الجهود المبذولة لحشد الموارد.

جيم - مراجعة دستور غينيا - بيساو

٥٦ - استمر المكتب المتكامل في تقديم الدعم لعملية الإصلاح الدستوري. وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩ وحالات التأخير في تشكيل المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية ولجانها، بما في ذلك اللجنة المخصصة الجديدة لمراجعة الدستور، اتفق المكتب المتكامل واللجنة المخصصة السابقة على انتظار تنصيب النواب الجدد وإعادة هيكلة اللجنة المخصصة قبل المضي قدماً. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت كلية الحقوق، بجامعة أميلكار كابرال، النسخة النهائية المشروحة من الدستور الحالي، بدعم من صندوق بناء السلام، وقامت في أيار/مايو بعرضها على المجتمع المدني، من أجل المساهمة في المشاورات المتعلقة بمراجعة الدستور.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٥٧ - خلال شباط/فبراير ٢٠١٩، قام المكتب المتكامل، بالتعاون مع الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان، بتدريب ١٠٥ مدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم ٥٧ امرأة من مناطق بافاتا وأويو وكوينارا. وساعد التدريب على إذكاء الوعي بأبعاد حقوق الإنسان التي ينطوي عليها ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية لأغراض إجراء الانتخابات التشريعية، وشكل الأساس الذي استند إليه المتدربون لرصد حقوق الإنسان في المناطق النائية يوم الانتخابات. وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، نظم المكتب المتكامل خمس حلقات عمل أخرى في مناطق بيومبو وبولاما وغابو وأويو وتومبالي لفائدة ١٧٥ مدافعاً عن حقوق الإنسان، من بينهم ٧٣ امرأة. وساعدت حلقات العمل على إنشاء نظام فعال للإنذار المبكر في مجال حقوق الإنسان بتنسيق من الشبكة، واستهدفت هذه الحلقات مواقع تبين أن المعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية فيها تشكل عوامل قوية مسببة لانتهاكات حقوق الإنسان.

٥٨ - ونظم المكتب المتكامل، بالشراكة مع المعهد الوطني للدفاع، أربع دورات تدريبية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩، لفائدة ١٣٢ مسؤولاً عسكرياً، من بينهم ١٧ امرأة، من مناطق القيادة العسكرية الأربع (بافاتا وبيساو وبوبا وكنشونغو)، وذلك بغية تطوير قدرات أفراد القوات المسلحة على إجراء تدريب في مجال حقوق الإنسان في صفوفهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدم المكتب المتكامل مساعدة تقنية إلى منظمات المجتمع المدني وحكومة غينيا - بيساو لصياغة تقاريرها الخاصة بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، التي يحل موعد تقديمها في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وواصل المكتب المتكامل رصد حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، فقام بما عدده ٢٦ زيارة للسجون ومرافق الاحتجاز. واضطلع المكتب بتوثيق حالة ٦٧٨ محتجزاً (من بينهم ٩ نساء)، كان ١٦١ منهم قيد الاحتجاز لفترات طويلة. وأفضت جهود الدعوة التي اضطلع بها المكتب إلى إطلاق سراح ١٤٦ محتجزاً. ويسرت البعثة، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان، الإفراج عن ١٠٢ شخص اعتقلوا خلال مظاهرة نظمها الطلاب في ٨ شباط/فبراير.

هاء - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٩ - لا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكلان تهديداً للاستقرار والأمن الوطنيين في غينيا - بيساو. وبدعم من المكتب المتكامل وبفضل جهود الدعوة التي بذلها، أبدت الحكومة بشكل متزايد التزاماً متجدداً بتعزيز آلية الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة.

٦٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تمرين محاكاة في ميناء بيساو بمشاركة ضباط إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني والمنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى خبراء من مكتب المدعي العام البرتغالي ودائرة الهجرة البرتغالية والمرصد البرتغالي لشؤون الاتجار بالبشر، من أجل تعزيز قدرة السلطات المحلية على التصدي لهذه الجرائم.

٦١ - وفي ٩ آذار/مارس، قامت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بدعم تقني من المكتب المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بإلقاء القبض على أربعة مشتبه بهم، وصادرت كمية قدرها ٧٨٩ كيلو غراما من الكوكايين أفادت الادعاءات بأنه كان يجري الإعداد لنقلها برا إلى مالي، فيما يشكل أكبر عملية مصادرة للكوكايين على الإطلاق في غينيا - بيساو. وتم، بمساعدة الإنترنت، حرق تلك المخدرات المصادرة. وفي أعقاب عملية مصادرة الكوكايين تلك، كرر الرئيس فاز طلبه تعزيز الأمم المتحدة دعمها لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

٦٢ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أنشأ المكتب المتكامل منتدى تنسيق الشراكة ليكون بمثابة منبر لتعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة والشركاء الدوليين من أجل وضع إطار متكامل لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وبناءً على توصيات المنتدى، قدم المكتب المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لإنشاء فريق عامل معني بالقضاء لتعزيز تبادل المعلومات والتآزر بين المدعين والمحاكم فيما يتعلق بالقضايا، وإنشاء فريق عمل معني برصد المخدرات، ليكون بمثابة منصة إنذار مبكر لمنظمات المجتمع المدني الوطنية التي تساعد في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأدى إنشاء هذين الفريقين العاملين إلى تحسين التنسيق بين المؤسسات وزيادة الوعي العام (بوسائل منها البرامج الإذاعية) وأسهم في تحديد الأولويات الرئيسية.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب المتكامل في تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون والمؤسسات الأمنية الوطنية فيما يتعلق بمراقبة الحدود والقضايا المتعلقة بالإدارة. وقدم المكتب المتكامل الدعم اللوجستي لإيصال المعدات الأساسية اللازمة لضمان التشغيل الفعال للمخافر الأمامية لشرطة الحدود والشرطة القضائية، بهدف تحسين سيطرة الدولة في المناطق وفي أرخبيل بيجاغوس.

٦٤ - وفي أيار/مايو، شرع فريق مكافحة الفساد التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إجراء مشاورات وطنية لتعزيز نزاهة وكالات إنفاذ القانون وإخضاعها للمساءلة، وتوثيق التعاون فيما بينها، وضمان زيادة الكفاءة في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على طول طريق الكوكايين الذي يربط أمريكا اللاتينية، عبر غرب أفريقيا، بأوروبا. كذلك قامت الأمم المتحدة بنشر تقرير بحثي عن الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، من أجل توفير البيانات اللازمة ودراسة الاتجاهات والأسباب الجذرية للاتجار بالمخدرات من منظور وطني وإقليمي بغرض توفير توجيه أفضل للعمليات وإجراءات الاستجابة على الصعيد الوطني.

٦٥ - وقد يَسَّرَ تشارك خبراء الأمم المتحدة الموقع مع مكتب المدعي العام، دعما للمحاكمات المتعلقة بقضايا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، إجراء محاكمات في سبع قضايا أسفرت عن خمس إدانات. وأدرك ذلك أيضا وعي الجهات الفاعلة القضائية بأهمية إجراء محاكمات سريعة وإصدار أحكام مناسبة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات. ويعكف المكتب المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على وضع دليل عملي بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات الادعاء، من أجل دعم العمل الذي يقوم به المدعون.

٦٦ - ونزولا على طلب من سلطات الدولة، ستستمر الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في مسائل من بينها وضع خطة استراتيجية وطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتهديدات ذات الصلة، وتشغيل آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات.

واو - إدماج المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام

٦٧ - واصل المكتب المتكامل دعم المشاركة الفعالة للمرأة في الشؤون الوطنية في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، ساهم المكتب المتكامل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام، في تعزيز المشاركة النشطة للمرأة في مشاورات المجتمع المدني والجهود المبذولة في مجال التيسير.

٦٨ - أما في مجال المشاركة السياسية، فقد شكل الدعم المقدم من المكتب المتكامل لإشراك المرأة في تعزيز تطبيق قانون التكافؤ بشأن مشاركة المرأة في العمل السياسي ودوائر اتخاذ القرارات، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعامة أساسية من دعائم عمله المرتبط بالمساواة الجنسانية. وينص قانون التكافؤ على ألا تقل نسبة المرشحات على القوائم الحزبية للانتخابات التشريعية والمحلية عن ٣٦ في المائة. وفي هذا الصدد، اضطلعت البعثة بأنشطة للدعوة في أوساط الأحزاب السياسية تتعلق بالفرص التي يتيحها ذلك القانون، وقامت بتوعية الناشطات والمرشحات بتلك الفرص. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير، عقد المكتب المتكامل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان حلقة عمل للتدريب التقني لفائدة ٩٦ مرشحا من النساء والشباب لدعم الجهود التي يبذلونها في حملاتهم. ولكن، على الرغم من هذه الجهود، لم تُنتخب في البرلمان الجديد سوى ١٣ امرأة (١٣ في المائة من العدد الكلي لأعضاء البرلمان الحاليين)، وهو نفس عددهن في البرلمان السابق قبل سن قانون التكافؤ. وقد أدت إلى هذه النتيجة غير المواتية مجموعة من العوامل، من بينها انخفاض ترتيب المرشحات في قوائم الأحزاب، وأخذ الجهاز التشريعي بخيار السماح بقبول قوائم الأحزاب غير الممثلة للقواعد، وإن كان ذلك مع فرض غرامة على الأحزاب السياسية المعنية، من قبيل فقدان الإعفاءات المالية. وقامت كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها، بمن فيهم البرلمانيات، بعملية استخلاص للدروس، في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، بهدف تحديد تدابير ووضع مقترحات تشريعية جديدة من أجل سد الثغرات في القانون.

٦٩ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، بدأ المكتب المتكامل حوارًا تفاعليًا مع القيادات النسائية وعضوات الأحزاب السياسية لسبر وجهات نظرهن بشأن الأزمة السياسية ولبحث إمكانية تنظيم مبادرات للتيسير تقودها النساء والشباب. ومن ثم، بدأت عدة تدخلات على أيدي بعض الجماعات النسائية، ولا سيما مجلس الميسرات، والتقت تلك الجماعات مرارا برئيس غينيا - بيساو ورئيس الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية من أجل الدعوة إلى الحوار واحترام الدستور.

٧٠ - وفي الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه، قدم المكتب المتكامل الدعم التقني لشبكة الوسيطيات من أجل تعزيز مهارات عضواتها في مجالات وضع المشاريع وتصميم أنشطة الوساطة والتخطيط لها، والإجراءات المتعلقة بها. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، أُجري مسح للنزاعات القبلية وللجهات الفاعلة في مجال الوساطة في ست مناطق. وقُدِّمت النتائج إلى الجهات الشريكة في المجتمع

المدني المشاركة في الوساطة على المستوى المحلي، التي ضمت جهودها، منذ ذلك الحين، إلى الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الشبكة على المساهمة في بناء السلام على نحوٍ مراعي للمنظور الجنساني.

٧١ - وفي ٧ أيار/مايو، التقى المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري مع اللجنة الانتخابية الوطنية، لمناقشة فرص إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة. وبناء على ذلك، أنشأت اللجنة فريقاً معنياً بالشؤون الجنسانية لتقييم التحليل الإحصائي المتصل بالشؤون الجنسانية والثغرات العملية، من أجل ضمان استيعاب الجميع.

٧٢ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو، قام المكتب المتكامل وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال صندوق بناء السلام، بدعم مشاركة وفد مكون من سبعة أعضاء في دورة لتدريب المدربين في مجال تحليل النزاعات، واشترك في قيادة تلك الدورة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكلية موظفي الأمم المتحدة، ومركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد استخدم المشاركون مهاراتهم بعد ذلك في إعداد تحليلٍ مراعي للمنظور الجنساني للأزمة السياسية في غينيا - بيساو، وللتخطيط لبناء السلام.

٧٣ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، واستجابةً للأزمة السياسية، نظم المجلس النسائي، بدعم فني ومالي من المكتب المتكامل، منتدى استثنائياً بشأن السلام والاستقرار، بمشاركة ١٤٠ ممثلة من ٣٩ قطاعاً من مناطق غينيا - بيساو التسع، ومن المجتمع المدني، وجميع الأحزاب السياسية الرئيسية. واتفقت المشاركات في المنتدى على رسائل رئيسية من أجل تعزيز السلام، وعلى سبل للمضي قدماً ضمن إطار الأحكام القانونية والدستورية السارية. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قدّم المجلس النسائي رسالته إلى الجمعية الوطنية، وإلى رئيس البلد. وفي ١٨ حزيران/يونيه، دعي المجلس النسائي لحضور اجتماع تشاوري من جانب وفد من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أوفد إلى البلد، عقب الجلسة ٨٥٥ التي عقدها المجلس بشأن الحالة في غينيا - بيساو في ١١ حزيران/يونيه.

زاي - حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٧٤ - اشتركت قيادة المكتب المتكامل ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية في رئاسة اجتماعات منتظمة للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات، بمشاركة المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع، وذلك بهدف رصد العملية الانتخابية التشريعية، وتبادل المعلومات، وتنسيق مبادرات الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أعاد المكتب المتكامل تفعيل اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى، من أجل إعداد استراتيجية للانتخابات الرئاسية المرتقبة، بما يشمل تعبئة الموارد.

٧٥ - ورأس أيضاً المكتب المتكامل اجتماعات منتظمة للجهات الشريكة الدولية من أجل مناقشة تطورات الوضع السياسي، والإعراب عن الشواغل، وتبادل الآراء بشأن الحاجة إلى بذل جهود جماعية بهدف دعم البلد لتحقيق الاستقرار السياسي. وعلاوة على ذلك، كانت المجموعة الخماسية تجتمع بانتظام لمناقشة التطورات في البلد واستعراضها. وحضرت المجموعة أيضاً اجتماعات منتظمة مع رئيس الوزراء، ومع المكتب الفني لدعم العملية الانتخابية، واللجنة الانتخابية الوطنية، والأحزاب السياسية، بشأن التحديات التقنية والسياسية المتعلقة بالعملية الانتخابية التشريعية. وبعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، اجتمعت أيضاً المجموعة الخماسية عدة مرات مع الحزب الأفريقي لتحقيق

استقلال غينيا وكابو فيردي، وحلفائه، ومع حزب حركة التناوب الديمقراطي، وحزب التجديد الاجتماعي، من أجل إجراء مشاورات تهدف إلى معالجة تجدد التوترات بشأن مكتب التنفيذي للجمعية الوطنية.

٧٦ - وفي ١٠ أيار/مايو، استضاف المكتب المتكامل الاجتماع السنوي الرابع والثلاثين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لتبادل الآراء بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة، ولتنسيق الاستجابات، بما في ذلك الاستجابات المتعلقة بالحالة في غينيا - بيساو. ورحب رؤساء البعثات، في بيانهم الختامي، بنتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٠ آذار/مارس، وأعربوا عن قلقهم إزاء الانقسامات المتعلقة بانتخاب المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية، مؤكدين على ضرورة تعيين رئيس وزراء جديد في الوقت المناسب، كخطوة حاسمة لحل الأزمة. وحثوا السلطات الوطنية على استكمال الدورة الانتخابية من خلال تنظيم الانتخابات الرئاسية قبل نهاية عام ٢٠١٩. وعلى خلفية النزاع الدائر داخل الجمعية الوطنية، والتأخر في تعيين رئيس جديد للوزراء، عقد ممثلي الخاص في غينيا - بيساو، وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لقاءات منفصلة مع رئيس غينيا - بيساو ومع رئيس حكومة تصريف الأعمال، أريستيدس غوميز، للدعوة إلى إيجاد حل سريع لتلك المسائل العالقة.

حاء - الخطة الانتقالية للمكتب المتكامل: الترتيبات و أعمال التحضير

٧٧ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، الذي دعا إلى الإغلاق المتوخى للمكتب المتكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، نظم مقر الأمم المتحدة دورة تدريبية في بيساو، في يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بشأن الفترة الانتقالية الخاصة بالبلد، من أجل توفير التوجيه لجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في غينيا - بيساو بخصوص السياسات والأدوات اللازمة للتخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها، بما يتماشى مع التوجيه الذي أصدرته بشأن التخطيط للعمليات الانتقالية.

٧٨ - وفي ١٥ أيار/مايو، أنشأ المكتب المتكامل فريق عمل متكاملًا معنياً بالفترة الانتقالية، يضم أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ابتغاءً لتنسيق أعمال الخفض التدريجي للبعثة وتسليمها، والإشراف على تلك الأعمال، ويشمل ذلك إجراءات التسليم إلى السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية. ويعمل فريق العمل بدعم وتوجيه من فرقة العمل المتكاملة لغينيا - بيساو بمقر الأمم المتحدة، وفريقها العامل الفرعي المعني بالفترة الانتقالية، الذي أنشئ في ٩ نيسان/أبريل لضمان اتباع نهج موحد. وسيوضع، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، مشروع تقييم للفترة الانتقالية ومصفوفة للأنشطة التفصيلية المتعلقة بتلك الفترة، إلى جانب آلية لرصد الجدول الزمني، وذلك لتوجيه الأنشطة الرئيسية المتصلة بالفترة الانتقالية حتى إغلاق البعثة. وفي أعقاب تشكيل حكومة جديدة، سيعمل وجود الأمم المتحدة عن كثب مع السلطات ذات الصلة بشأن الخطة والترتيبات الانتقالية اللازمة لضمان القبول على المستوى الوطني.

٧٩ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أغلق المكتب المتكامل مكتبه الإقليمي في بوباك، في خطوة أولى نحو الخفض التدريجي لجميع المكاتب الميدانية الإقليمية، وصولاً إلى إغلاقها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩).

رابعاً - المسائل الشاملة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، شرع كل من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، بشكل مشترك، في وضع خطة انتقالية تربط بين الخفض التدريجي للمكتب المتكامل وصولاً إلى إغلاقه، من جهة، وتخطيط وصياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، من جهة أخرى. وسيشكل ذلك أيضاً الإطار المتكامل للإغلاق المتوخى للمكتب المتكامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وفي إطار خريطة الطريق المعتمدة لصياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ستجري منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو تحليلاً قريبا مشتركا خاصا بالأمم المتحدة، في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

باء - الإعلام

٨١ - أسفرت جهود التوعية التي قام بها المكتب المتكامل، من خلال اللقاءات المحلية والبرامج الإذاعية (بانتني عشرة لغة محلية) ووسائل التواصل الاجتماعي، وبدعم من التمويل المقدم من صندوق بناء السلام، عن نتائج إيجابية، كما يتضح من نوعية المناقشة العامة خلال الانتخابات التشريعية. فقد وجهت محطات الإذاعة والصحف الخاصة النقاش السياسي نحو برامج الأحزاب السياسية، وحققت من آثار الخطاب التحريضي. وندد علنا الصحفيون العاملون لدى وسائل الإعلام المملوكة للدولة بمحاولات فرض الرقابة عليهم واستغلالهم، وقاوموا تلك المحاولات.

٨٢ - وساعد المكتب المتكامل المجلس الوطني للتواصل الاجتماعي في إنشاء فريق لتقصي الحقائق من أجل تتبع الأخبار الزائفة والتحقق منها. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب المتكامل اللجنة الانتخابية الوطنية والمكتب الفني لدعم العملية الانتخابية، في تصميم استراتيجية للاتصال، وساعد في إعداد منتجات إعلامية.

٨٣ - وفي ٣ أيار/مايو، الذي يصادف اليوم العالمي لحرية الصحافة، دعم المكتب المتكامل أول احتفال يقام تقديراً للعمل الذي تنهض به وسائل الإعلام في البلد، حيث قامت نقابة الصحفيين والعاملين الفنيين في مجال التواصل الاجتماعي بتكريم شخصيات ومؤسسات صحفية وسياسية وفنية، تقديراً لسلوكها الأخلاقي ومساهماتها في الديمقراطية والمواطنة.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٨٤ - ظلت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو مستقرة بصفة عامة. وفي سياق الحوادث المبلغ عنها، لم يُسجَل فيما يخص أفراد نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن سوى عدد قليل من حوادث المرور الطفيفة وخسائر زهيدة في ممتلكات الأمم المتحدة.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

٨٥ - أعتقد أن عام ٢٠١٩ هو عام محوري يتيح لغينيا - بيساو اغتنام الفرصة من أجل كسر الحلقة المتكررة من عدم الاستقرار السياسي التي أدت إلى إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مدى

سنوات. كما أن إجراء الانتخابات التشريعية بنجاح في غينيا - بيساو، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، بعد جمود سياسي ومؤسسي دام لثلاث سنوات ونصف، يشكل إنجازا هاما في هذا الصدد. وأرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد والحكومة الجديدة، ويسرني بشكل خاص أن ألاحظ ارتفاع مستوى تمثيل المرأة. وأحيط علما أيضا بموعد الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وأُعرب عن الأمل في أن تبذل السلطات الوطنية كل الجهود اللازمة لضمان أن تجرى في الموعد المحدد انتخابات رئاسية شاملة وسلمية وذات مصداقية تمثل لقانون التكافؤ بشأن مشاركة المرأة في العمل السياسي ودوائر اتخاذ القرارات. وأشجع أيضا الجهات الشريكة الدولية على تقديم الدعم المالي اللازم للانتخابات الرئاسية.

٨٦ - وأود أن أثنى على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما دور الرئيس، محمدو بھاري، وهو الرئيس السابق لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجموعة الخماسية في بيساو، وجميع الجهات الشريكة الدولية على ما بذلته من جهود دؤوبة في مجال الوساطة أسفرت مؤخرا عن تحقيق انفراج في المأزق السياسي. وستظل المشاركة المستمرة من جانب الجهات الشريكة الدولية بالغة الأهمية قبل الانتخابات الرئاسية وما بعدها، لضمان الاستقرار الدائم في البلد. بيد أنه ليس من باب المبالغة التأكيد على الدور الإيجابي للجهات السياسية الوطنية صاحبة المصلحة في ضمان هذا الاستقرار. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة الدعم الذي تقدمه لغينيا - بيساو.

٨٧ - وأرحب بإنشاء الهيئة التشريعية الجديدة، وأشجع أعضاء البرلمان المنتخبين على مراعاة واجباتهم تجاه شعب غينيا - بيساو، وعلى التعالي عن المصالح الفردية والحزبية من أجل المصلحة الجماعية للبلد واستقراره الجماعي. وفي هذا الصدد، أشجع كذلك الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان على الانخراط في علاقات وشراكات عمل ببناءة. وتشكل القيادة التعاونية بين رئاسات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية شرطا أساسيا لإنعاش وتعزيز مؤسسات الدولة التي تعاني من ضعف شديد من جراء النزاعات السياسية الطويلة الأجل في البلد.

٨٨ - ويتوقف السلام والاستقرار الدائمان في غينيا - بيساو على تنفيذ الإصلاحات الرئيسية. ويوضح توقيع ميثاق الاستقرار من قبل جميع الأحزاب السياسية، في ١٤ شباط/فبراير، الإجماع على الحاجة إلى إجراء إصلاحات متعددة الأبعاد. وسيؤدي إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى استكمال الدورة الانتخابية في غينيا - بيساو، وتمكين السلطات الوطنية من تكريس اهتمامها لسن الإصلاحات المحددة في اتفاق كوناكري، بما في ذلك تنقيح الدستور، وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية.

٨٩ - وتشكل مصادرة كمية كبيرة من الكوكايين، في ٩ آذار/مارس، دليلا على ما بلغه الاتجار بالمخدرات من حجم يبعث على القلق، وينبغي أن يكون في ذلك تحذير للسلطات الوطنية وللجهات الشريكة الدولية بشأن الحاجة إلى تجنب استخدام أراضي غينيا - بيساو منطلقا للشحن العابر للمخدرات ولغسيل الأموال. ويتوقف نجاح منتدى تنسيق الشراكة الجديد المعني بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، الذي يشارك المكتب المتكامل في عضويته، على الإرادة السياسية للسلطات الوطنية، وعلى توفير الموارد المالية اللازمة لمؤسسات العدالة وللمؤسسات القضائية والأمنية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أحث النائب العام الجديد والشرطة القضائية المكلفة بالتحقيق في جميع الجرائم الجنائية على العمل سوية للتصدي لجرائم الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

٩٠ - وأحث أعضاء المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، من أجل تفادي فقدان الزخم، وتجنب عكس مسار التقدم المحرز حتى تاريخه. وأدعو إلى تقديم الدعم للأولويات الوطنية التي تتطلب موارد من أجل القيام بما يلي: (أ) مكافحة الجريمة البحرية في المياه الساحلية والاتجار بالمخدرات في ميناء بيساو؛ (ب) وضع خطة العمل الوطنية؛ (ج) تعزيز قدرة وحدة التحقيقات المالية على مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية؛ (د) تعزيز مهارات التحقيق وبناء قدرات المدعين العامين والقضاة؛ (هـ) تعزيز تدابير الأخلاقيات والنزاهة المتعلقة بسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية؛ (و) تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد.

٩١ - ويظل تعزيز حقوق الإنسان واحترامها أمرين أساسيين للحفاظ على السلام، وضمان الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في غينيا - بيساو. وأشجع السلطات الوطنية على مضاعفة الجهود الرامية إلى بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان والمساءلة، على جميع المستويات، وفي جميع المؤسسات. ويشكّل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لمبادئ باريس، وكفالة فعالية اللجنة الوزارية المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان، لمتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، خطوتين مهمتين في هذا المجال، وينبغي أن يظلا هدفا رئيسيا في غينيا - بيساو.

٩٢ - وأود أن أثنى على ممثلي الخاص، وعلى موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، للتقدم المحرز حتى تاريخه في التخطيط للفترة الانتقالية لوجود الأمم المتحدة، قبل الإغلاق المتوخى للبعثة، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٨ (٢٠١٩). وفي سياق بدئنا لهذه المرحلة من إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد، ومع الاعتراف بالحاجة إلى ضمان سلاسة نقل المسؤوليات من المكتب المتكامل إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وإلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجهات الشريكة الأخرى، أشجع على زيادة توثيق التعاون بين الحكومة المشكلة حديثا وبين البعثة لضمان الملكية الوطنية للعملية.

٩٣ - وأود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة ممثلي الخاص السابق، جوزيه فييغاس فيليو، الذي انتهت فترة انتدابه في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٩، لالتزامهم وعملهم الجاد، وللجهات الشريكة الثنائية والإقليمية والدولية، لما قدّمته من إسهامات قيمة في بناء السلام في غينيا - بيساو.